أزمة التحول الديمقراطي في مصر
بين الاصلاح والطموح الثوري

أزمة التحول الديمقراطي في مصر
بين الاصلاح والطموح الثوري

ياسر شبل الخواجة*

ملخص الدراسة

يهدف المقال الى رصد واقع الاصلاح السياسي فى مصر وذلك من خلال الكشف عما اذا كانت تجربة الإصلاحات السياسية قد ساعدت علي تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي أم أدت إلي أزمة في عملية التحول الديمقراطي البطيء، ثم حاولت التعرف على واقع الديمقراطية في مصر، وتناولت الارهاصات التى أدت الى أحداث الخامس والعشرين من يناير وحاولت رصد العوامل التى أدت بها إلى الدخول في مأزق سياسي، وختمت المقال بما يجب أن يكون عليه مستقبل عمليات التحول الديموقراطي في مصر.

الكلمات المفتاحية: الديموقراطية، التحول الديموقراطي، أزمة.

مقدمة:

لم يعد الإصلاح السياسي والتحول نحو النهج الديمقراطي أمراً اختياراً تنتقيه القيادات السياسية من بين بدائل أخرى لمباشرة شئون الحكم والسياسية بل أصبح أمراً حتمياً تقضيه المرحلة الراهنة، في ظل المتغيرات الدولية التي شهدتها عملية العولمة فلقد هبت رياح التغير السياسي نحو النهج الديمقراطي في بينية المجتمع العالمي المعاصر وفي ظل انطلاق ثورات الربيع العربي، ولا رجعة إلي الوراء مرة أخرى البتة، فأصبحت

* استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة طنطا

قضية الديمقراطية اليوم ضرورة من ضرورات العصر بمعني أنها أصبحت مقوماً أساسياً لإنسان هذا العصر، هذا الإنسان الذي لم يعد مجرد فرد من رعية بل هو أصبح مواطناً Citizen يتحدد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية التي في مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم ولعل ما حدث في ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ خير دليل علي ذلك حينما خرجت جماهير غفيرة في جميع الميادين العامة لعزل الرئيس السابق محمد مرسي فضلاً عن حق الحرية المحددة بحرية الآخرين فأنت حر ما لم تضر، فضلاً عن حرية التفكير والتعبير والإبداع وإنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية، والحق في التعليم والصحة والعمل والمساواة وتكافأ الفرص...الخ.

وإذاً فالمسألة الديمقراطية يجب أن ينطلق النظر إليها لا من إمكانية إرساء الممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع أو ذاك بل ضرورة إرساء أسسها وإفراز آلياتها والعمل بها بوصفها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطاتهم وحكمهم، إن الشرعية الديمقراطية هي اليوم الشرعية الوحيدة التي لا بديل لها، وأن أي أهداف تطرحها الدولة في عالم اليوم لا يجوز وضعها في حقوق الإنسان والمواطن، بل بالعكس يجب أن تكون جميع الأهداف نابعة من هذه الأهداف الخادمة لها[١].

والديمقراطية فيما هو متفق عليه ومؤكد عملياً واقعة اجتماعية، وعملية سياسية تاريخية لها ثلاثة أبعاد سياسية تتحدد علي النحو التالي:-

البعد الأول: الديمقراطية نسق للقيم ويتمثل ذلك بوجه عام في قيم ومثل عليا نبيلة من قبيل الحرية، والعدالة والمساواة، والتسامح، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، الاعتراف بالآخر، وقبول التعددية والاختلاف الايديولوجي والتداول السلمي للسلطة والمشاركة الشعبية والاحتكام إلي الشعب والإذعان إلي إرادة المواطنين ... الخ.

البعد الثاني: الديمقراطية نمط لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين جهاز الدولة والمجتمع وهذا ما يتحقق عملياً من خلال منظومة القواعد القانونية، والهياكل

المؤسساتية، والإجراءات التنظيمية التي تحدد أساليب الممارسة السياسية وتنظيم العلاقة بين سلطات الدولة.

البعد الثالث: الديمقراطية أسلوب حياة Way of life وهو يتجلي علي نحو محسوس في سيادة قيم الديمقراطية واستغراقها المجتمع برمته(٢).

وتحقيق الديمقراطية ليس "بطبيعة الحال" أمراً هيناً، كما أنه ليس أملاً بعيد المنال, بل تكنفه صعبات عديدة سواء نظرنا إليها كطريقة حياة أو ثقافة أو نظام سياسي فهناك مؤسسات هامة تقوم علي علاقات الأمر والطاعة بحكم تكوينها مثل المؤسسات العسكرية والبيروقراطية، كما أن عناصر القوة التي يملكها بعض الناس في مواجهة الآخرين مثل الثورة ، أو القوة البدنية أو حتى العلم تمكنه أن تمارسه نفوذ لا حد لها في بعض الحالات، اتجاه من لا يملكون عناصر هذه، وأخيراً فليست هناك ثقافة ديمقراطية خالصة وإنما تتجاوز القيم السلطوية إلي جانب القيم المشجعة للديمقراطية في كل الثقافات ويتسم الوقع الراهن بارتفاع القيم السلطوية علي حساب الثقافة الديمقراطية(٣).

ولذا فإن عملية الإصلاح السياسي التي تشهدها مصر منذ أكثر من ربع قرن، لم تأتي ثمارها في تحقيق الديمقراطية لأن التطور السياسي نحو الديمقراطية في مصر تطوراً بطيئاً بل أصيب بالجمود في بعض الفترات، وتفسر القيادات السياسية ذلك اعتقاداً منها أن التطور التدرجي هو ضمان لتأمين المسار الديمقراطي ذاته والحيلولة دون حدوث تقلبات قد تعصف بأمن الوطن والمواطن.

أولاً:- تجربة الإصلاح السياسي وخطواته.

وفي إطار ذلك سوف نعرض تجربة الإصلاح السياسي وخطواته من خلال تحليل واقع الإصلاح السياسي في مصر ووقعه في براثن أزمة التحول نحو الديمقراطية بصورتها السليمة وذلك من خلال مجموعة من التساؤلات التالية:-

١- هل ساعدت تجربة الإصلاحات السياسية علي تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي أم أدت إلي أزمة في عملية التحول الديمقراطي البطيء؟

٢- ما واقع تحقيق الديمقراطية في مصر؟

٣- ما أهم إرهاصات ثورة ٢٥ يناير، وما هو مأزقها السياسي الحقيقي؟

٤- ما مستقبل عملية التحول الديمقراطي في مصر؟

ونحاول في الصفحات القادمة الإجابة علي هذه التساؤلات من خلال التحليل المتعمق لما حدث من إصلاحات لتحقيق التحول الديمقراطي في المرحلة الراهنة.

في الواقع يكاد يتفق كثير من المؤرخين وعلماء الاجتماع والسياسة علي أن تجربة الإصلاح السياسي في التاريخ المصري المعاصر قد بدأت مع منتصف السبعينات من القرن العشرين، ومنذ أخذت مصر بسياسة الانفتاح الاقتصادي والتعددية السياسية خاصة وأن الحياة السياسية المصرية المعاصرة قد شهدت العديد من المتغيرات العالمية الجديد ولهل أبرزها ازدياد الاقتناع بأهمية التحول إلي النظام الديمقراطي التام لدي القيادة السياسية، ولدي قطاعات كثيرة من المواطنين فضلاً عن أن النسبة الكبيرة من السكان في مصر من الشباب الذين يحملون آمالهم وأفكارهم ورؤاهم الجديدة بشأن المستقبل، الأمر الذي يتطلب إيجاد القنوات السياسية الشرعية لهؤلاء الشباب لممارسة نشاطهم السياسي من خلالها، كذلك أدي التحول إلي نظام اقتصاد السوق إلي بروز أهمية الدور الاقتصادي لرجال الأعمال في مجال النشاط الاقتصادي، هذا الدور الذي لا بد أن يقابله دور سياسي يتيح لهم التعبير عن مصالحهم المشروعة والدفاع عنها عبر الآليات السياسية، كما أن طبيعة النشاط الاقتصادي الخاص تتطلب توافر مستوي معين من الأداء التشريعي والحكومي والاستقرار السياسي، وهي أمور ترتبط في النظم الديمقراطية بمدي كفاءة الأداء الحزبي باعتبار أن الأحزاب هي القناة الشرعية للممارسة الديمقراطية، لذا فإن المتغيرات والظروف التي دفعت الرئيس السادات إلي إطفاء بعض ملامح الديمقراطية علي وجه النظام كانت قوية، إلا أنه كان حريصاً علي أن يتم هذا الانتقال بصورة تدرجية، وذلك لعمق مخالفة مخالفة التوجهات الإصلاحية التي كان يزعم الأخذ بها لما كان سائداً في الفترة السابقة علي حكمه[٤].

وفي سبيل ذلك فقد أصدر قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٢م، ليحد من ظاهرة الاستبعاد السياسي عندما سمح لما وصفوا قبلاً لأعداء الثورة؛ وهم الذين خضعوا لقانون الإصلاح الزراعي وللحراسة بدخول المؤسسات السياسية والمشاركة في العمل السياسي(٥).

وفي مارس ١٩٧٦ قرر الرئيس السادات السماح لقيام ثلاثة منابر تمثل التيارات السياسية المختلفة، اليمين، والوسط، واليسار، وقد فرض عليها ضرورة الالتزام في عملها السياسي بتوخي ثلاث مبادئ لا يجوز الخروج عليها، وهي الوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعي، والمكاسب الاشتراكية؛ والجدير بالذكر هنا أن هذه المبادئ مثلت قيداً مستمراً علي الممارسة السياسية الحزبية في مصر، وذلك لم يكن غريباً أن يعلن الرئيس السادات منفرداً في أول اجتماع لمجلس الشعب في نوفمبر ١٩٧٦م، قرار تحويل المنابر الثلاثة إلي أحزاب سياسة إيذاناً بعودة التعددية الحزبية كأحد أهم المظاهر التنظيمية للعملية الديمقراطية(٦).

وهكذا فقد عادت الأحزاب بقرار سياسي برئيس السادات نفسه وفقاً لرؤية معينة قومها وضع إطار محدد لحركة الأحزاب السياسية المصرية وهو ما تجسد قانوناً بضرورة صدور قانون أحزاب السياسية المصرية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧م، ووفقاً لهذا القانون شَكلت لجنة تكوين الأحزاب السياسية التي أعطت عدد من الصلاحيات لم تقف عند حد إمكان منع حزب جديد من الظهور وإنما امتدت إلي صلاحيات حزب قائم بالفعل(٧).

وفي هذا الإطار التحكمي والتي لا يتناسب مع طبيعة الحياة السياسية الديناميكية والتي يصعب فيها– في إطار تحكمي جامد– في أي مجتمع من المجتمعات كانت عاملاً مهماً من عوامل إضعاف الأحزاب السياسية المصرية، وعدم قدرتها القيام علي بدورها المطلوب والمتعارف عليه في النظم السياسية الديمقراطية ومن جانب آخر تواكب ظهور الأحزاب السياسية المعاصرة في مصر مع تغير جذري في توجهات النظام السياسي

المصري داخلياً وخارجياً الأمر الذي أعطي للبعد الأمني أهمية كبيرة لا يمكن تجاهلها من الناحية الموضعية[٨].

كما امتدت أزمة الحياة الحزبية في مصر بصدور القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨م، وهو قانون حماية الجبهة الداخلية السلام الاجتماعي، وهو القانون الذي عرف عندئذ بقانون العزل السياسي والذي كان مصمماً وقت صدوره لضرب حزب الوفد الجديد كأول حزب ينشأ خارج السلطة وتنظيماتها عندما وضح أنه يعمل لقيادة حركة معارضة حقيقة ضد الحكومة خاصة بعد بدأ يطالب بتعديل قانون الأحزاب، وإلغاء حالة الطوارئ المفروضة منذ أحداث يناير ١٩٧٧م، وهكذا بدا وكأن تجربة التعددية السياسية تتقوض، وأن النظام يعود شكلاً ومضموناً إلي صيغة النظام السياسي الواحد كما كان أثناء فترة الثورة.

ونظراً لاستمرار نفس الظروف التي فرضت علي النظام السماح بتعددية الأحزاب السياسية، فإن السلطة قررت استمرار التجربة الحزبية المقيدة فأدخلت إلي الساحة حزبين جديدين كبدلين عن الحزبين المنسحبين وهما حزب العمل الاشتراكي الذي أنشأ في يوليو ١٩٧٨م، والحزب الوطني الديمقراطي الذي أسسه الرئيس "السادات" بدلاً من حزب مصر الفتاة، وجمع بين رئاسته للحزب ورئاسة الجمهورية[٩].

وكان للجمع بين رئاسة الحزب ورئاسة الجمهورية أن ألقي بظلال الشك علي حياد الرئيس وقدرته علي التصرف بحرية وفقاً لاعتبارات المصلحة القومية العامة وحدها، وبعيداً عن المصالح الحزبية الضيقة، كما أن هذا الجمع يفتح سبيلاً أما الحزب الحاكم لاستغلال جهاز الدولة مما يقضي علي المعني الحقيقي للمنافسة المتكافئة بين مختلف الأحزاب، كما أن الجمع يقود بالضرورة إلي ربط غير عادل بين شخص الرئيس وبين الحزب بحيث أنه يحمّل بمثالب الحزب وأخطائه كما يحمّل بمحاسنه، وبالتالي فإن الجمع إذ يعني عدم جدية الحركة نحو إرساء دعم المشاركة السياسية وتحقيق مبدأ التعددية الحزبية الحقيقية.

ثانياً: أزمة تحقيق الديمقراطية في مصر.

في الواقع أن جوهر مشكلة الديمقراطية في مصر يكمن في طبيعة العلاقة بين طرفي النظام الحزبي أي الحزب الحاكم من ناحية، وأحزاب المعارضة من ناحية أخرى، فالحزب الوطني وريث الاتحاد الاشتراكي، والاتحاد القومي، ومنظمة التحرير، وحزب مصر، يحتكر الحكم ويهيمن علي أجهزة الدولة، وأحزاب المعارضة وريثة الوفد القديم، ومصر الفتاة والأخوان المسلمين، والماركسيين تحتكر المعارضة مثل أسلافها أيضاً ومع طول هذا الاحتكار للحكم وللمعارضة وبدون أي فرصة لتداول حقيقي للسلطة، أصبحنا إزاء معادلة صعبة تتمثل في أحزاب تعارض للمعارضة وأيضاً حزب يحكم للحكم نفسه فضلاً عن أن الأحزاب السياسية السائدة أحزاب ترتبط أكثر بأشخاص مؤسسيها، وليست أحزاب برامج حقيقة، كذلك فإن عملية التحول في توجهات النظام السياسي المصري في ذلك الوقت كانت تتطلب الإجماع الوطني المساند للقيادة السياسية وهو الأمر الذي جعل الرئيس السادات يفضل وضع هذا الإطار التحكمي للأحزاب السياسية بحيث يستطيع أن يتحكم بحركة التفاعلات السياسية في المجتمع بقدر الإمكان، وهو الذي ثبت فشله إبان أزمة سبتمبر (١٩٨١م)، والتي أوضحت صعوبة تحقيق ذلك.

ومع تولي الرئيس مبارك الحكم عام (١٩٨١م) في مصر بدأت مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي أتسمت في البداية بالاتجاه إلي تهدئة التوتر السياسي الذي كان قائماً في الحياة السياسية المصرية آنذاك، وإعطاء مساحة ملائمة للحياة السياسية تتوافق مع متطلبات المرحلة الدقيقة التي كانت تمر بها مصر وقتئذٍ، فاتفاقية السلام مع إسرائيل لم تكن قد اكتملت تنفيذها، والظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها مصر كانت تتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات الاقتصادية التي لا تتمتع بالشعبية لدي قطاعات كبيرة من المواطنين، هذه الظروف تتطلب إعطاء الأولوية مرة أخرى للجوانب الأمنية علي حساب الحرية السياسية من أجل المحافظة علي الأمن وتحقيق الاستقرار، إلا أن القيادة السياسية في البداية كانت حريصة علي تحقيق قدر من التوازن بين الاعتبارات

الأمنية والعمل السياسي، وكانت أدوات هذا التوازن هي مساحة محدودة من حرية الصحافة ودور واسع للقضاء في الحياة السياسة والأخذ بأسلوب التدرج في الإصلاح السياسي خلال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين.

ولكن ما جرى في مصر منذ التسعينيات لم يكن تطوراً بطيئاً الإيقاع ولكنه كان انتكاساً لأوضاع أكثر ديمقراطية في المجالس النيابية والتي حظيت في الثمانينيات لوجود أكبر لقوى المعارضة، وفي النقابات المهنية التي عرفت في نفس العقد انتخابات حرة، وفي القرى التي كانت تنتخب عمدها، وفي كليات الجامعات التي كانت تنتخب عمدائها، فقد أصحبت هذه الوظائف بالتعين وليس بالانتخاب بل أصبحت المعارضة مهمشة في الحياة السياسية، وتقلص دور النقابات، وفي مثل هذه الأوضاع يصعب قبول الخطاب الشعاراتي عن بطئ أو جمود التطور الديمقراطي في مصر.

ولكن الجدير بالذكر هنا أنه قد تم إلغاء بعض القوانين المقيدة للحريات عقب الحوار الوطني عما (١٩٩٤م)، كما حدث تقدم أكبر عبر إقرار إشراف قضائي كامل علي عملية الاقتراع في اللجان الانتخابية الرئيسية والفرعية علي حد سواء في انتخابات مجلس الشعب (عام ٢٠٠٠م)[١٠].

وما حدث بشأن تعديل المادة (٧٦) من الدستور بهدف ترشيح أكثر من رئيس للجمهورية عن طريق الاقتراع الحر المباشر بشرط موافقة (٦٥) من أعضاء مجلس الشعب وعدد (٢٥) عضواً من مجلس الشورى وعدد (١٠) من أعضاء المجالس الشعبية المحلية من أربعة عشر محافظة، ويلاحظ علي التعديلات التي أحدثتها هذه المادة أنها قد ساهمت في إحداث انفراجة ديمقراطية من حيث الشكل وليس المضمون، فلقد صعبت هذه التعديلات الجديدة من عملية المنافسة أمام أحزاب المعارضة في ظل وجود مجالس نيابية يسيطر عليها الحزب الوطني الحاكم، وبالتالي فقد كرست تعديلات هذه المادة (٧٦) من النظام السلطوي أكثر مما ساعدت علي ترسيخ قيم الديمقراطية، والحرية، والتداول السلمي للسلطة.

خاصة وأن السلطة التنفيذية مازالت لها اليد العليا في علاقاتها بالسلطة التشريعية حيث تعتبر البرلمان وغيره من المجالس أداة من أدوات الحكم وجهازاً تابعاً من أجهزة الدولة وليس مؤسسة سياسية مستقلة مناط بها وظائف رقابية وتشريعية.

ولقد أدت هذه الأوضاع السلبية إلي تعميق أزمة المشاركة السياسية ولقد كشفت الانتخابات الرئيسية عام ٢٠٠٥، وانتخابات مجلس الشعب في العام نفسه عن وجود أزمة حادة في المشاركة السياسية حيث كانت نسبة التصويت (٢٣%) ممن يملكون حق التصويت وهم حوالي ٣١ مليون نسمة، مما يؤكد تدني نسبة المشاركة السياسية في المجتمع المصري بشكل عام، ربما يرجع ذلك التدني في المشاركة إلي حالة السلبية ولامبالاة والشك السياسي الذي مازال مسيطراً علي المواطن المصري في أن النتيجة معروفة سلفاً وأن صوته لم يغير من الواقع أي شيء وأن الحكومة تعمل الذي تريده.

ومن المهم الإشارة في هذا السياق أن نظام التهدئة وخاصة تهدئة الأزمات التي اتبعته القيادة السياسية لم ترتبط بإلغاء قانون الطوارئ والقوانين المقيدة لحرية إنشاء الأحزاب السياسية في مصر بل إن النظام لم يشهد تغيراً جوهرياً في الحياة السياسية نحو الديمقراطية، كذلك فإن تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية مثل ارتفاع نسبة التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور مستوي المعيشة لقطاعات عريضة من المواطنين مع عدم ارتفاع مستوي أداء الدولة وانتشار مظاهر الفساد السياسي والإداري بشكل لافت للنظر، وعدم وجود الشفافية في عملية الخصخصة وخاصة في عملية البيع والشراء[١١].

مما أفضي في النهاية إلي تصاعد وتيرة العنف السياسي وبل وتغير أسلوب تهدئة الصراع نحو أسلوب أكثر حدة اتسم بمواجهة المعارضة، وتصعيد العنف الحكومي كما ظهر في انتخابات مجلس الشعب عام (٢٠٠٥م)، وتنامي ثقافة البلطة (Culture thug) من الحزب الحاكم ضد أحزاب المعارضة مما أدي إلي خلق إحساس عام لدي المعارضة بتجاهل النظام لمطالبهم، وإزاء ذلك صعدت مؤسسة الرئاسة من هجومها علي

أحزاب المعارضة، ولذا فقد وجهت القيادة السياسية اتهاماً متزايداً في القضايا القومية والتزييف وعدم التوافق مع السلوك الديمقراطي(١٢).

مما جعل مصر تشهد عدد غير مسبوق من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية فعلي الصعيد الاجتماعي والسياسي ظهرت الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية وأخواتها، والتي رفعت شعار "لا للتوريث... لا للتمديد"، وحركة الحرية الآن أو ما عرف بالحملة الشعبية من أجل التغيير والتي ظهرت في نفس الفترة التي تأسست فيها حركة كفاية لتحمل شعار "لا للتوريث.. لا للتجديد.. لا لحكم العسكر"، وحركة القضاة الإصلاحيين وحركة "أوقفوا مبارك" المناهضة للرئيس وحركة "شايفينكو" المناهضة للتزوير والفساد، وحركة "الجبهة الشعبية السلمية لإنقاذ مصر" وحركة "مايحكمش" المناهضة للتوريث والحركة الشعبية لمقاومة العلمانية، التي أسسها نواب مستقلون عام ٢٠٠٧، وتهدف إلي مقاومة العلمانية وإعادة الاعتبار للشريعة الإسلامية وترفض التوريث وحظر إنشاء أحزاب دينية، وحركة مصريون بلا حدود وتهدف إلي توعية المصريين بأهمية الديمقراطية وحركة "مواطنون ضد الغباء" وهي حركة سياسية تحمل اسماً ساخراً وتهدف إلي خفض معدلات الغباء المرتفعة في قرارات الحكومة في الأحزاب والنقابات المعنية والتي من شأنها أن تؤثر سلباً علي المجتمع المصري، وحركة "شباب ٦ إبريل" التي قدمها أصحابها علي أنها حركة احتجاجية لإصلاح مصر وأخيراً وليس بآخر اللجنة الشعبية المصرية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني كما برزت بعض الحركات الرافضة للأوضاع الاقتصادية المتردية للبلاد، ومن أبرزها حركة " لا لبيع مصر" وهي حركة ترفض لبيع شركات القطاع العام، وتسعي لوقف سياسة الخصخصة وحركة "مواطنون ضد الغلاء"؛ فضلاً عن الحركة العمالية وحركة "أساتذة الجامعات المصرية وتطالب باستقلال الجامعات أمنياً وحركة "مهندسون ضد الحراسة"، وتسعي لرفع الحراسة عن نقابة المهندسين وإجراء انتخابات نقابية حرة، وحركة أطباء بلا حقوق وحركة حقي الطلابية التي تدعو إلي استعادة الحقوق الطلابية، وحركة الدفاع عن أصحاب المعاشات واللجنة القومية للدفاع عن أموال

التأمينات التي تأسست في بداية عام (٢٠٠٤م)، فضلاً عن بزوغ عدد من التحركات الفئوية مثل "تحركات موظفي الضرائب العقارية والصيادلة وجامعي القمامة وساكني العشوائيات، وحركة عوانس ضد التغيير وهي حركة اجتماعية تأسست عبر مواقع الفيس بوك عبر شبكات الإنترنت، وتهدف إلي الدفاع عن حقوق غير المتزوجات أما ما يسمونه بالظلم الاجتماعي والنظرة السلبية إليهم، وأخيراً حركة مصر من أجل المصريين، وتهدف إلي غرس الانتماء المصري لجميع المصريين والدفاع عن تاريخ وحضارة مصر[١٣].

ولاشك أن هذه التجربة المصرية في الاحتجاجات تعكس أنها جاءت من خارج أطر المعارضة التقليدية وأنها شملت أجيال من الشباب المصري لم يكن منخرطاً في العمل السياسي التقليدي، وأن هذه الحركات قد تبنت أشكالاً غير معتادة في تحركاتها السياسية والاجتماعية لتعبر عن ضرورة التغيير للنظام القائم الذي ترهل وأصبح غير قادر علي حكم البلاد وحل الأزمات المتراكمة فيه عبر الثلاثين عام الماضية.

وبالتالي لا مخرج من هذه الأزمة إلا بقبول القيادة السياسية لتحقيق تغير حقيق في الحياة السياسية في مصر، والإسراع بخطي الإطار السياسي بشكل يسمح بالتداول السلمي للسلطة وتمكين الشباب والقوي الاجتماعية الفاعلة بالتعبير عن نفسها بشكل رسمي وترسيخ العلاقة بين النظام السياسي والمعارضة وتفعيل المشاركة السياسية والاجتماعية والتخلص من القوانين والقيود المقيدة للحريات... الخ.

لكن النظام السياسي كان يصم أذنيه ولم يحاول أن يستجيب لتلك المطالب الشعبية بل زادت الأزمة تعقيداً بانتخابات مجلس الشعب عام (٢٠١٠م)، وهي انتخابات مزيفة بشك ومضمون فاضحين، وكانت بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير فحيث كانت السلطة تزهو باحتكار السياسية بعد أن احتكرت الاقتصاد والثقافة والأمن، وكادت تستولي علي الماء والهواء ورداً علي محاولة قتل إرادة الأمة، أقيم (البرلمان الشعبي)، الذي ضم مائة شخصية من نواب سابقين، أسقطه التزوير وشخصيات عامة ومثقفين، وحين طرح الأمر علي الرئيس المخلوع تهكم بطريقة جارحة قائلاً "خليهم يتسلوا"[١٤].

وكان كل شيء يجري في الشارع المصري بسرعة البرق وتقابله السلطة بزحف السلحفاء.

ثالثاً: ثورة ٢٥ يناير والمأزق السياسي.

لقد انفجرت الثورة علي أكتاف جماعة الشباب من الجيل الجديد الذي لم يتكيف مع واقع المجتمع الفاسد والمرتكز فساده إلي النظام السياسي (التسلطي) خلال الثلاثين عاماً الأخيرة رافعةً شعار "العيش والحرية، والكرامة الإنسانية،والعدالة الاجتماعية، وضرورة إسقاط النظام الذي أدي إلي انتشار الفساد وغياب العدالة الاجتماعية، لكن نظراً للفقر الفكري والتنظيمي للطليعة الشبابية الثائرة، فقد سارت الأحداث باتجاه خضوع العملية الثورية لفاعلية قوانين الحركة الاجتماعية حيث يهيمن الأوضح فكراً، والأقوى تنظيماً علي دفة توجيه مسار الأحداث الفعلية باتجاه المستقبل في الأجل القريب والمتوسط علي الأقل، وهذا ما يعبر عنه بالتعبير الشائع باختطاف الثورة، حيث اختطفت الثورة من قبل تيارين عريضين اصُطلح علي تسميتهما بالتيار الليبرالي والتيار الإسلامي، لكن يبدو أن الغلبة النسبية أصبحت للتيار الثاني في مواجهة الأول علي الصعيد الشعبي، ورغم الضعف النسبي لليبراليين في المجتمع السياسي، فإنهم أكثر وضوحاً، وأعلي صوتاً في مضمار الشعار السياسي الممثل للمهمة الرئيسية للمرحلة الانتقالية القادمة، وهو شعار التحول الديمقراطي ومن خلال الآلية الانتخابية أساساً، وقد يتفق الإسلاميون مع هذا الشعار في المجال السياسي كتكتيك مرحلي للوصول إلي السلطة ثم ركله وعدم الاقتناع به حيث لا يعبر عن توجهاتهم الفكرية خاصة وأنهم لا يقدمون بديلاً واضحاً يتمتع بذات الجاذبية والتماسك الفكري(١٥).

ودخلت مصر بعد ثورة "٢٥ يناير ٢٠١١م" في مسار دستوري متقلب ومتحول شابه قدرُ كبير من الغموض، وأول جوانب الغموض هو مصير دستور (١٩٧١م) الذي قام المجلس العسكري بوقف العمل به وتشكيل لجنة بتعديل تسع مواد من الدستور، وتتعلق هذه المواد بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية وشروطه ومدة الرئاسة التي حددت

لأول مرة في تاريخ مصر بأربع سنوات ولا يجوز التجديد أكثر من دورتين، وبعض صلاحيات الرئيس المتصلة بتعين نائب له أو أكثر، وبإعلان حالة الطوارئ، وطلب إصدار دستور جديد، وقد تم الاستفتاء الشعبي العام علي التعديلات الدستورية بتاريخ ١٩ مارس (٢٠١١م) وجاءت نتيجة الاستفتاء بالموافقة عليها بأغلبية المشاركين في عملية التصويت وأعقب ذلك إعلان دستوري مؤقت من المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بتاريخ ٣٠ مارس (٢٠١١م)، ونظراً للقوي المقارنة للتيارات الإسلامية شباناً وشيبة فقد استطاعت منذ استفتاء ١٩ مارس أن توجه حركة الثورة في اتجاه بناء شرعية انتخابية في مواجهة الليبراليين وربما اليساريين أيضاً، نحو الدعوة إلي تكوين البرلمان، (الشعب والشورى)، عن طريق الانتخاب كما أرادوا بالقائمة الحزبية المغلقة علي ثلثي المقاعد والانتخاب الفردي للثلث المتبقي مع مزاحمة الحزبيين للمشتغلين علي المقاعد الفردية، كما حاول الإسلاميون تكوين اللجنة التأسيسية للدستور مرتين بما يتوافق مع وزنهم العددي الغالب في تشكيل البرلمان، ودخلوا انتخابات رئاسة الجمهورية لتعويض الثغرة المحتملة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي خضم الانتخابات الرئاسية انضم الشطر الغالب من الشباب الليبرالي من التيارات الإسلامية في مواجهة المرشح المنافس، وفي صبيحة يوم السبت الموافق ١٨/٦/ ٢٠١٢م، ظهرت بوادر فوز مرشح جماعة الأخوان المسلمين لرئاسة الجمهورية[١٦].

وهنا أدركت الصفوة السياسية المصرية والعربية عموماً وربما العالمية أن الوضع السياسي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير، قد غدت تحكمه معادلة التوازن المهيمن بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي بصفة أساسية والاتجاهين السلفي والصوفي بصفة ثانوية، لكن سيظل الشعب المصري رغم اختطاف الثورة هو الملهم والقائد لاندلا ع هذه الثورة العظيمة كما يقول المفكرون الغربيون حيث كانت طاقات الشباب وتوحد صفوفهم في ظل ظروف مناوئة مخيفة ومنبع الإلهام، فتمكنت هذه الجماهير الغفيرة تحت ظروف رهيبة ومخاطر جسيمة انجاز ما تعجز الكلمات عن وصفه[١٧].

وحتى الرئيس الأمريكي "أوباما" الذي قال في خطاب له عقب الإطاحة بمبارك مباشرة "يجب أن نُدّرس الثورة المصرية لأولادنا أو تلك السيدة الأمريكية التي وضعت صورة ميدان التحرير في يديها وهي تهتف مع أولادها شعار ردده الثوار " الشعب يريد إسقاط النظام. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، هل من الممكن تحقيق الديمقراطية في مصر دون وجود ديمقراطيين مستعدين للدفاع عنها والتضحية من أجلها إذا اقتضي الأمر؟

في الواقع يري البعض أنه بغض النظر عن إمكان تحقيق ديمقراطية من دون ديمقراطيين، فإنه لم يطرأ أي تغيير جذري علي التركيبة السياسية للنخبة الحاكمة في المجتمع المصري، فما زالت النخبة الحاكمة التي تسيطر علي مقاليد الأمور في مصر منذ عشرات السنيين، ولا تزال القوي الخارجية تدعم بقوة المنظومة السلطوية رغم إعلانها شعار حتمية التغيير الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي من الصعب أن ينتج أي تغيير جذري طالما بقيت التركيبة الاجتماعية والسياسية وعلاقة الدولة بالمجتمع علي حالها، بل ذهب بعض الباحثين أنه برغم حدوث انفراجه ديمقراطية في مصر بشكل أوسع في ظل التغيير الثوري إلا أنه لم تحدث تحولات ديمقراطية حقيقية في مصر، ففي دراسة عن عملية السلام وتأثرها في التحول الديمقراطي في مصر للباحثة الأمريكية "آن لاش" أوضحت أن عملية التسوية السلمية لم تسفر عن تحولات ديمقراطية في كيفية التعامل النخبة الحاكمة مع المعارضة والمجتمع المدني بشكل عام، فبرغم اتساع حيز الديمقراطية بكثير عما كان سابقاً، ولكن هذا لا يعني "في نظر لاش" إن مصر أصبحت دولة ديمقراطية يتساوي فيها المواطن والحاكم أمام القانون، فلا تزال النخبة الحاكمة تتخذ كل القرارات المهمة والمصيرية قبل الذهاب إلي البرلمان ليوافق علي هذه القرارات(١٨).

وقد ساهمت هذه السياسات التسلطية في تضيق مساهمة الأفراد والجماعات في عملية صنع القرار السياسي وفرض القيود عليهم حيث مازالت النخبة السياسية الحاكمة

في ظل حكم الأخوان تعتقد أن من حقها وحدها الحكم والإنفراد بسلطة اتخاذ القرارات الهامة وتنظر إلي مطالب المشاركة علي أنها مطالب غير شرعية لهؤلاء الأفراد والجماعات لأنها مناقضة لأيديولوجيتهم الفكرية بل يصل الأمر إلي أن أعضاء الجامعة الإسلامية الحاكمة قد قيدوا أنفسهم علي أنهم الكبار الذين يجب إلا يتطاول أو يتطلع إلي سلطتهم الصغار من الشباب مما نجم علي ذلك الشعور بعدم الرضا والرفض لحكم جماعة الأخوان المسلمين، خاصة في ظل فشلهم في حل المشاكل المزمنة في المجتمع مما أدي إلي خروج الجماهير الغفيرة في المجتمع المصري في الميادين العامة معلنين رفضهم لحكم الأخوان وضرورة تغيير النظام واستطاعت الجموع الشعبية وخاصة من حركة تمرد أن تجمع توقيعات تخطت العشرين مليوناً علي رفض استمرار هذا النظام، لكن النموذج الذي قدمته الثورة المصرية لا يزال محل فحص ودرس عميقين في مراكز الدراسات وبيوت الخبرة ومؤسسات صناعة القرار في الغرب، ولا يزال موضع انبهار من الشعوب الغربية ذاتها، وهذا ما يؤكد أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة هي التي تخلق أسباباً متصاعدة للاحتجاج وتجعل رغبة الجماهير في التمرد متجددة بل تبدو ضرورية في ظل الحق الأصيل والحيوي للنقد والتصحيح الدائم والأمل يحدونا بعد ثورة "٣٠ يونيو ٢٠١٣م" في أن تضع مصر علي الطريق الديمقراطي السليم.

رابعاً: مستقبل التحول الديمقراطي في مصر.

إن الدرسَ المستفاد من التجارب السابقة يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن عملية التقدم نحو الديمقراطية يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والذي يتحقق من خلال الانتخابات الحرة المباشرة والتنافسية علي حد تعبير المفكر الأمريكي "صمويل هينتجتون"[١٩].

فضلاً عن ضرورة الاهتمام ببعدين أساسين للديمقراطية وهما:-

البعد الأول: يري أنه لا يمكن حدوث تطور ديمقراطي مطرد ومستقر ما لم تنتشر الثقافة الديمقراطية وقيمها الأساسية مثل قبول الآخر واحترام دوره والحوار والتسامح والتنافس

السلمي والقدرة علي المساومة وهذا البعد يري الثقافة أهم من المقدسات والهياكل والأبنية بل يجعلها القاعدة التي يقوم عليها أي بناء ديمقراطي وتعمل في ظلها الأحزاب ومنظمات المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وتجري في رحابها الانتخابات دون حاجة إلي إجراءات خاصة أو قواعد إضافية لضمان نزهتها وحريتها.

البعد الثاني: فهو يقوم علي أن التطور الديمقراطي يتوقف علي طبيعة الجماعة أو النخبة السياسية الحاكمة ومدى قدرتها علي الوصول إلي تفاهم أو تراضٍ عام حول هذا التطور، والأسس التي يقوم عليها ونجاحها في تجاوز الانقسامات الأساسية بينها والتي يمكن أن تهدد النظام الديمقراطي أو تخلق مواقف متبادلة من إمكان استئثار الحزب الذي يصل إلي السلطة فلا يغادرها، فالأساس الذي يستند إليه هذا البعد هو أن الجماعة السياسية التي تستحق الديمقراطية هي التي تتمكن من إيجاد تفاهم عام علي معالم هذا الطريق بما يحقق أمناً متبادلاً بين أطرافها، ويرسي تقاليد التكيف والتعاون والثقة والمساومة ووصولاً إلي وضع تزيد فيه مساحة التوافق علي مساحة الصراع، وتتحول النزعات الأيديولوجية الجامدة إلي اختلافات علي برامج وسياسات محددة في إطار قواعد واضحة للعبة سياسية مقبولة ومحترمة من الجميع.

وعلي هذا النحو تبدو الثقافة السياسية قاسماً مشتركاً بين البعدين، ولكن مع اختلاف واسع في نطاق هذه الثقافة التي يتطلب البعد الأول شيوعها في المجتمع بينما يشترط البعد الثاني توافرها لدي النخبة الحاكمة[٢٠].

لذا فقد رأي عديد من الباحثين أن من أهم الركائز التي تدعم الديمقراطية فكراً وممارسة، وتعظم القيم المضافة (**Added value**) الفعالة للديمقراطية وجود ثقافة نوعية تعزز الديمقراطية علي مستوي القيم والاختيار والأفعال والتصرفات وتنظم العلاقات بين القوي والتنظيمات السياسية بما توفره من ضوابط وتتيح من فرص للتعليم الديمقراطي الذاتي تسمي هذه الثقافة النوعية ثقافة الديمقراطية، لكن ما هي خصائص أو شروط هذه الثقافة؟

ويمكن تحديد أهم هذه الخصائص في العناصر التالية:-[٢١].

١- أن تنطلق ثقافة الديمقراطية من حقوق الإنسان Human Rights وتجسدها وتصون تحققها في مختلف جوانب الحياة اليومية، وبلا أي تميز أياً كان سببه أو مبرره أو الإدعاء بشأنه سواء بسبب العمر أو النوع أو الدين أو الوضع الطبقي أو الموقف الأيديولوجي، أو الموقف من السلطة تأيداً أو معارضة، ويتضمن هذا بالضرورة الحق في المعرفة والحق في الوصول إلي المعلومات، والحق في التعبير، والحق في الوصول إلي السلطة وممارستها عبر الانتخابات الحرة المباشرة.

٢- أن تنطلق ثقافة الديمقراطية من عقد اجتماعي سياسي جديد يكفل جميع الحقوق الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وفي القلب منها حقوق التعبير والتنظيم والممارسة وتحدد ضوابطها والتزاماتها الوطنية وفق إجماع كل القوي السياسية، والاجتماعية، وسيادة توافق وطني عام.

٣- يجب أن تسعي ثقافة الديمقراطية إلي تحرير المواطن من اليأس والخوف من الحاضر والمستقبل، بحيث يكون أمناً علي نفسه وماله وأسرته.

٤- يجب تعميق قيم أساسية لتعزيز ثقافة الديمقراطية مثل قيم التفكير العلمي والحوار، وحق الاختلاف، والنقد الملتزم بمصالح الوطن والشفافية والمحاسبية وأساليب وقواعد محددة للثواب والعقاب، والتسامح مع الآخر في الفكر الأيديولوجي والسياسي الوطني، والتحالف الوطني معه إذا تطلبت مصالح الوطن هذا، كما أن تدعم قيم الديمقراطية يتطلب بروز القدوة الإيجابية في التفكير والتصرف والسلوك اليومي.

٥- وأخيراً يجب تنقية ثقافة الديمقراطية من الفهلوة من العشوائية والتحايل علي الناخب والشللية وتبادل المصالح الفردية الآنية، واستغلال النفوذ الاقتصادي، أو الإداري، أو الإعلامي، أو إزاحة المختلف سياسياً.

وعلي هذا يجب تنمية هذه الثقافة تماماً، وإفساح المجال رحباً لتطوير أو استحداث نسق عصري لثقافة سياسية مستنيرة في المستقبل، تعلي من شأن الحريات الليبرالية كقوام فكري لبنية العمل السياسي والعام، وتعمل في الوقت نفسه علي توسعة مساحة الشراكة أمام شتي القوي والتيارات السياسية– بناء علي التزام مبدئي صارم يتبع الصالح الوطني العام كتوجه رئيسي وقاعدة رئيسية وليس تحقيق ذلك– بطبيعة الحال– أمراً هيناً ولكنه في حقيقة الأمر مكنة يسهل امتلاكها، والدليل علي ذلك ما تشهده الساحة السياسية في الآونة الأخيرة من جهود مكثفة لم تتوقف سواء من جانب قادة الرأي أو المفكرين أو الباحثين أو من جانب رجال السياسية والذين سعوا إلي تحقيق مهمات التحول السياسي خاصة في ظل قوي الدفع الثوري الذي يشهده المجتمع المصري الذي استطاع أن يغير نظامين في أقل من عامين، وقد تمخض عن محصلة هذه الجهود ثلاث تيارات أساسية يمثل كل منها توجهاً نظرياً محدداً ومدخل عملياً مميزاً تتمثل فيما يلي(٢٢).

*** التيار الأول: يعتقد أنصاره أن الإصلاح الدستوري والقانوني هو قاعدة أساسية لكل تغير أو تعديل أو تطوير في بنية العملية السياسية وديناميا تها.**

*** التيار الثاني: يذهب دعاته إلي أن التغير البنائي والتحديث المؤسساتي كفيلان بإحداث النقلة الكيفية المرغوبة في آليات الحياة السياسية وفاعليتها.**

***التيار الثالث: والذي يؤكد أصحابه بإصرار أنه لا جدوى بأي إصلاح دستوري أو قانوني ولا قيمة كذلك لأي تغير بنائي ما لم يسبق ذلك تحديد واضح للمرجعية الفكرية والأيديولوجية الحاكمة للنسق السياسي للمجتمع.**

ورغم أهمية التيارات الثلاث وجدية ما يمثله كلاً منها وحيويته فأنها لا تمس إلا أطرافاً جزئية محدودة من إشكالية كلية شاملة، مما يجعلنا نري أن حل مشكلة التحول الديمقراطي في مصر بشكل أساسي يتمثل في تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية ومرجعته العقائدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه

منطلقاً رئيسياً لفاعليات التعبئة الاجتماعية Social Mobilization، ومشاركة الشباب في قيادة المجتمع وقيام هيكل النظام السياسي علي تكاتف المؤسسات السياسية الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية Non Government Organization، بحيث تتمايز عن بعضها بنائياً وتتبادل التأثير فيما بينها جدلياً، وتتكامل مع بعضها وظيفياً، وتمثل بشكل أساسي الغالبية العظمى من جموع المواطنين وتعكس مصالحها. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتعلق بما هو مستقبل التحول الديمقراطي في مصر؟

في الواقع أن القراءة المتأنية لما يحدث في الحياة السياسية في الآونة الأخيرة يستطيع أن يستخلص أن هناك رؤيتان متباينتان هما:-

الرؤية الأولي: تري أن مصر الثورة تسير بخطي سريعة نحو التحول الديمقراطي، وخاصة بعد قيام ثورتين أدت إلي تغيير نظامين ظل أحدهما جاثماً علي المجتمع المصري لمدة ثلاثين عاماً، والآخر لم يستمر أكثر من عام إلا أن له جذوراً شعبية في بنية المجتمع المصري، وبالتالي فإن مصر تخطو خطوات حقيقية بعد هذين الثورتين في سبيل التحول الديمقراطي واستكمال المؤسسات الدستورية بشكل حر ونزيه وتمثل فئات الشعب المصري المختلفة.

الرؤية الثانية: والتي تري أن الطريق إلي الديمقراطية مازال طويلاً وأن هناك عقبات عديدة تعترض عملية التحول الديمقراطي، خاصة وأن النظام السياسي المصري يمر بمرحلة تحول صعبة من الشرعية الثورية إلي الشرعية الدستورية وترجع هذه الصعوبة إلي أن أجيال قد نشأت في ظل ثقافة سياسية معينة قد لا تتوافق مع عملية التحول الديمقراطي، كما أن هناك ممارسات وتقاليد قد ترسخت في ظل الأنظمة السابقة لا يمكن من الناحية العملية التخلص منها بسهولة، إضافة إلي ذلك هناك مصالح قوية لبعض الفئات الاجتماعية، وخاصة من طبقة رجال الأعمال، والتي لابد أن تقاوم أي تغير من شأنه أن يضر بها أو يمس مصالحها، ومن ثم فعملية التحول إلي الشرعية الدستورية تواجه صعوبات جمة

تتمثل في عدم توفر الساسة القادرين أو الكوادر السياسية القادرة علي التعامل مع متطلبات هذا التحول، والافتقار إلي إطار ملائم من الثقافة السياسية الداعمة للتحول، هذا بالإضافة إلي مقاومة عملية التحول من جانب بعض القوي التي تري في هذه العملية إضراراً بمصالحها الراسخة، ولهذا فمستقبل التحول الديمقراطي مرهون بالقضاء علي هذه المعوقات والإيمان لدي النخبة الحاكمة بضرورة الديمقراطية باعتبارها حتمية تاريخية حيث أنها وحدها القادرة علي مأسسة عملية التحول الكبرى، فالتعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بالاختلاف والتغاير، واحترام المخالفين.... الخ؛ هي الشروط الضرورية التي تضمن – أو علي الأقل تساعد علي– تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول تلك تصريفاً سليماً، وبالتالي تفسح المجال لقيام مؤسسات المجتمع المدني من مجالس منتخبة وأحزاب سياسية ونقابات فاعلة تؤطر الصراع والحركة والتحول داخل المجتمع.

وهكذا يظل مستقبل التحول الديمقراطي وتجربة الإصلاح برمتها مفتوحاً لاحتمالات متعددة، وفي تقديري أن خلق مناخ إيجابي لعملية التحول الديمقراطي تتطلب إنجاز مهمتين أساسيتين:–

الأول: تتمثل في أولوية تعزيز قيمة المواطنة وحق المساواة بين الحكام والمحكومين علي حد سواء، وتكافؤ الفرص بين الجميع بلا استثناء، وحل المشاكل الملحة مثل التضخم والبطالة، وانخفاض مستوي المعيشة، والإسكان والفقر ومشاكل التعليم والصحة وغير ذلك.

الثانية: تري أهمية انخراط الأحزاب في الحياة السياسية، وعلاقة الحكومة مع قوي المعارضة، ومحاولة تنظيم هذه العلاقة علي أساس دستوري، وتحقيق التفاعل بينهما، وإجراء انتخابات حرة نزيهة، وتداول سلمي للسلطة.

حيث تشكل هذين المهتمين أبرز محددات مستقبل عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في مصر، حيث أنه لا بديل عن التحول الديمقراطي سوي

ممارسات العنف والحروب الأهلية والصراعات المحلية التي ليس فيها متضرر أو خاسر، وإنما هي هزيمة لكل الأطراف داخل المجتمع.

المراجع

(١) محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٧ المجلد ١، ١٩٩٣، ص ١٣.

(٢) السيد الزيات الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، السنة الأولي، العدد ٣، صيف ٢٠٠١، ص ١٠١.

(٣) مصطفي كامل السيد، تحول ديمقراطي بطئ في التطور السياسي في مصر، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام، السنة الأولي، العدد الثاني، ربيع ٢٠٠١، ص١٤٤.

(٤) حسن نافعه، الإدارة السياسية لأزمة التحول الديمقراطي من الحزب الواحد إلي نظام تعدد الأحزاب في مصر، المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية في مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في مصر، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص١٠- ١٣.

(٥) عبد العظيم رمضان، مصر في عصر السادات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص٣٤٥- ٣٤٧.

(٦) هالة مصطفي، النظام السياسي وقضايا التحول الديمقراطي في مصر، مريت للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص١٣٣- ١٣٤.

(٧) صلاح زرنوقة، المنافسة الحزبية في مصر، (١٩٧٦- ١٩٩٢م)، في محمد صفي الدين خربوش (محرراً) التطور السياسي في مصر، (١٩٨٢- ١٩٩٢م)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٤، ص ص١٦٩- ١٧٢.

(٨) محمد سعد أبو عامود، تطوير الأداء الحزبي في مصر (الحزب الوطني نموذجاً)، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ٦، ربيع ٢٠٠٢، ص١٧٠.

(٩) أنظر في هذا الصدد كلاً من:-

- Raymond, W., Baker, Sadat and after struggles for Egypt political Soul, London, 1990, P.43.

- جمال عبد الجواد، التحول الديمقراطي المتعسر في مصر وتونس سلسلة مناظرات حقوق الإنسان رقم (٥)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص٢٢- ٢٤.

(١٠) وحيد عبد المجيد، خطوات إيجابية للأمام في مناظرة التطور السياسي في مصر، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد الثاني، ربيع ٢٠٠١م، ص ١٥١.

(١١) محمد ياسر الخواجة، ظاهرة الفساد الإداري كما تعكسه الصحافة الإقليمية (تحليل مضمون لبعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية، مجلة كلية الآداب جامعة طنطا، الجزء الأول، العدد ٢٥، يناير ٢٠١٢، ص ص٢- ٦٦.

(١٢) أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر، (١٩٨١- ١٩٩٣م) دار الأمين للنشر، القاهرة ١٩٩٥، ص١٩٥.

(١٣) إيمان محمد حسني، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص١٧٣- ١٧٦.

(١٤) عمار علي حسن، التغيير الأمن: مسارات المقاومة السلمية من التذمر إلي الثورة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٠.

(١٥) محمد عبد الشفيع عيسي، بدايات ونهايات ثورة ٢٥ يناير "رؤى فكرية"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص١١٢- ١١٤.

(١٦)المرجع ذاته، ص ص٢٦٣- ٢٦٤.

(١٧) مارك لينش وآخرون، الثورة في العالم العربي "تونس ومصر ونهاية عصر"، ترجمة هاني حلمي، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص٢٦٢- ٢٦٣.

(١٨) فواز جرجس، التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٦١، ٢٠٠٠، ص١٨٤.

(19) Samuel, P., Huntington, Third Wave, Democratization in the late twentieth century, Norman Uni- of Oklahoma, press, 1991.

(٢٠) وحيد عبد المجيد، خطوات إيجابية للأمام، مرجع سابق، ص١٤٩.

(٢١) عبد الباسط عبد المعطي، ثقافة الديمقراطية شرط أساسي للتحول الديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص١- ٢.

(٢٢) السيد الزيات، الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي، مرجع سابق، ص١٠٢.